في امكنة متعددة ومتصفا بصفات متقابلة بل يجب في طبيعة الانسان ان يكون كذلك **قوله** البحث

الكلي الماهية قد توخذ بشرط مقارنة العوارض وتسمى المخلوطة والماهية بشرط شيء وان لا خفاء في وجودها كزيد

وعمرو من افراد ماهية الانسان وقد توخذ بشرط ان لا تقارنها شيء من العوارض وتسمى المجردة والماهية

بشرط لا ولا خفاء في امتناع وجودها في الاعيان لان الوجود من العوارض وكذا التشخص في الاذهان

ايضا سواء اطلقت العوارض او قيدت بالخارجية لان الكون في الذهن ايضا من العوارض التي تلحقت الصورة

الذهنية بحسب الخارج لا المجرد باعتبار العقل وجعله اياه وصفا لها وقيدا فيها وزعم بعضهم انه يجوز

وجودها في الذهن اذا قيدت العوارض بالخارجية زعما منه ان الكون في الذهن من العوارض الذهنية

وكانه اراد بالعوارض الخارجية ما يلحق الامور الحاصلة في الاعيان وبالذهنية ما يلحق الامور القائمة بالاذهان

وعلى هذا فكون الوجود في الخارج من العوارض الخارجية محل نظر على ما سبق في بحث الوجود فلا يتحقق

امتناع وجود المجردة في الخارج ايضا وذكر بعضهم انها موجودة في الاذهان من غير تحقق العوارض

بالخارجية وبتنوع توجيه احدهما ان للعقل ان يلاحظ الماهية وحدها من غير ملاحظة شيء معها ورد

بان مثل هذا لا يكون ماخوذا بشرط لا وسوط وثانيهما ان للعقل ان يعتبر عدم كل شيء حتى عدم

نفسه فجاز ان يعتبر الماهية مجردة عن جميع العوارض حتى عن الكون في الذهن وان كانت في نفسها

مقرونة بها ورد بان هذا لا يقتضي كونها مجردة بل غاية الامر ان العقل قد تصورها كذلك تصورا غير

مطابق فان قيل لا معنى للماخوذ بشرط لا سوى ما يعتبره العقل كذلك قلنا فح لا يمتنع وجوده

في الخارج بان يكون مقرونا بالعوارض والمشخصات ويعتبره العقل مجردا عن ذلك فصار الحاصل انه ان

اريد بالمجرد ما لا يكون في نفسه مقرونا بشيء من العوارض مطلقا او العوارض الخارجية امتنع وجوده

في الخارج والذهن جميعا وان اريد ما يعتبره العقل كذلك جاز وجوده فيهما فان قيل فكيف يصح على

الاول الحكم بامتناع الوجود في الذهن قلنا من شبهة المجهول المطلق وقد سبقت **قوله** وما نسب الى

افلاطون فقد نقل عن افلاطون ما يشعر بوجود الماهية المجردة عن اللواحق وهو انه يوجد في الخارج لكل

نوع فرد مجرد ازلي ابدي قابل للمتقابلات اما التجرد وقبول المتقابلات فليصح كونه جزءا من الاشخاص

المتصفة بالاوصاف المتقابلة واما الازلية والابدية فلما سيأتي من ان كل مجرد ازلي وكل ازلي ابدي

ولما كان هذا ظاهر البطلان بناء على ان التقابل للمتقابلات والاجزاء الاشخاص يتصف بالعوارض المقابلة

وانه هو الماهية لا بشرط شيء لا الماهية بشرط لا شيء فان الوجود من العوارض فالقول بوجود المجردة

تناقض اللهم الا ان يقيد العوارض بغير الوجود او يجعل الوجود نفس الماهية قال الفارابي في كتاب الجمع

بين رايي افلاطون وارسطو انه اشارة الى ان للموجودات صورا في علم الله تعالى باقية لا تتبدل ولا تتغير

وقال صاحب الاشراق وغيره انه اشارة الى ما عليه الحكماء الفارسيون من ان لكل نوع من الافلاك و

الكواكب والعنصر والبسائط العنصرية ومركباتها جوهرا مجردا من عالم العقول يدبر امره حتى ان

الذي لنوع النار هو الذي يحفظها وينورها ويجذب الذهب والشمع الى و يسمونه رب النوع

ويعبر عنه في لسان الشرع بملك الجبال والبحار ونحو ذلك ومع الاعتراف بكونه جزئيا لا يوصف بكلي

الا انه كلي لذلك النوع بمعنى ان نسبة فيضه الى جميع اشخاصه على السواء بمعنى انه مشترك بينها حتى بلغ

لم يكن ايسانيه مجردة موجودة في الاعيان مشتركة بين جميع الافراد متحققا في المواد ويكون فيها كل

انسان محسوس فاسد وآخر معقول مجرد دائم لا يتغير ابدا الاثم هذا غير المثل المعلقة التي يسمونها عالم

الاشباح المجردة فانها لا تكون من الجواهر المجردة بل كالواسطة بين المعقول والمحسوس ولا يختص بانواع

الاجسام بل يكون لكل شخص من الجواهر والاعراض على ما يحكى صرح بذلك صاحب الاشراق فقال والصور

المعلقة ليست مثل افلاطون لان مثل افلاطون نورانية ثابتة في عالم العقل وهذه مثل معلقة في عالم الاشباح

المجردة منها ظلمانية ومنها مستنيرة وذكر ان لكل نوع من الافلاك والعنصر بابا انما في عالم المثل ايضا رب

النوع من عالم العقول وان رب النوع انما يكون للانواع الجسمانية المستقلة دون الاعراض والاجزاء

مفوض الى رب النوع الذي هو محلها من الاجسام مثلا في عالم العقول جوهر مجرد له هيئات نورانية اذا

وقع ظله في هذا العالم يكون منه المسك مع رائحته والسكر مع طعمه والانسان مع اختلاف اعضائه **قوله** حكم

وقد يتوهم انه بشرط شيء لا خفاء في تباين المجردة والمخلوطة واما المطلق اي الماخوذ لا بشرط شيء فلم

يصدق عليهما ضرورة صدق المطلوب على المقيد فان قيل المشروط بالشيء والا مشروط به متنافيان

فكيف يتصادقان قلنا التنافي انما هو بحسب المفهوم بمعنى ان هذا المفهوم لا يكون ذاك وهو لا

ينافي الاجتماع في الصدق كالانسان المشروط بالنطق والحيوان اللامشروط به واما التنافي

في الصدق بين المشروط بالشيء والمشروط بعدمه كالمخلوطة والمجردة ثم لا نزاع في ان الماهية لا

بشرط شيء موجودة في الخارج الا ان المشهور ان ذلك بمعنى على كونها جزءا من المخلوطة الموجودة

في الخارج وليس بمستقيم لان الموجود من الانسان مثلا انما هو زيد وعمرو وغيرهما من الافراد

وليس في الخارج انسان مطلق وآخر مركب منه ومن الخصوصية سوى التشخص والا لما صدق المطلق عليه

ضرورة امتناع صدق الجزء الخارجي المتغاير بحسب الوجود على الكل وانما التغاير والتمايز بين المطلق

والتقييد في الذهن دون الخارج فلذا قلنا ان المطلق موجود في الخارج لكونه نفس المقيد ويحمل عليه فان

Copyright © King Saud University